التأثير الإقتصادي الصيني في منطقة الشرق الأوسط

The Chinese economic influence in the Middle East

م.م إنصاف طالب محمد

Prepared by: M.M Insaf Taleb Mohammed

ANSAF.T@CIS.UOBAGHDAD.EDU.IQ

تاريخ الاستلام ١٦ / ٢/ ٢٠٢٥ تاريخ القبول ١٠/ ٣/ ٢٠٢٥ تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٣٠

الملخص :

يشهد النفوذ الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط تنامياً متسارعاً، مدفوعاً بحاجتها إلى تأمين موارد الطاقة، وتعزيز حضورها التجاري والاستثماري عالمياً. وتأتي هذه المنطقة في صلب الاستراتيجية الصينية، حيث تمثل إحدى الركائز الأساسية لمبادرة "الحزام والطريق" التي تهدف إلى ترابط اقتصادي وتجاري أوسع بين آسيا، وأوروبا، وأفريقيا. ويعود هذا الاهتمام إلى عوامل رئيسة عدة، أبرزها وفرة الموارد الطبيعية، حيث تعتمد الصين على الشرق الأوسط كمصدر أساس للنفط والغاز، إذ تستورد أكثر من ٤٠% من احتياجاتها النفطية من دول الخليج، مثل السعودية، والإمارات، والعراق، فضلاً عن شراكتها الاستراتيجية مع إيران في مجال الغاز الطبيعي. هذه الموارد تشكل دعامة أساسية للنمو الصناعي الصيني، مما يجعل أمن إمدادات الطاقة من أولويات سياستها الاقتصادية الخارجية.

إلى جانب ذلك، يمثل الموقع الجغرافي للشرق الأوسط نقطة عبور رئيسة للتجارة الدولية، حيث تستثمر الصين في تطوير الموانئ والبنية التحتية لتعزيز سلاسل الإمداد والتوزيع العالمية. وتلعب موانئ مثل جبل علي في الإمارات، والدقم في عُمان دورًا حيوياً في تسهيل التجارة الصينية عبر البحر الأحمر وقناة السويس، كما توسعت الاستثمارات الصينية في مصر وتركيا لتقوية الروابط التجارية عبر القارات. علاوة على ذلك، تعد الأسواق الناشئة في المنطقة فرصة هامة لتعزيز الصادرات الصينية، إذ تشهد العلاقات التجارية نمواً متسارعاً، لا سيّما في مجالات التكنولوجيا، الإلكترونيات، والصناعات الثقيلة، حيث تبرز دول مثل السعودية، والإمارات، ومصر، كمستهلكين رئيسيين للمنتجات الصينية.

ويعكس هذا النشاط الاقتصادي المتزايد تأثير الصين المتنامي في المنطقة، حيث أصبحت الشريك التجاري الأول للعديد من دول الشرق الأوسط، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين أكثر من ٣٣٠ مليار دولار في السنوات الأخيرة. وتتمثل الصادرات الصينية إلى المنطقة في الآلات، والمنتجات الإلكترونية، والبضائع الصناعية، في حين تستورد الصين النفط، والغاز الطبيعي، والبتروكيماويات، مما يعزز التكامل الاقتصادي بين الجانبين. كما شهدت الاستثمارات الصينية توسعًا كبيرًا، لا سيّما في قطاع البنية التحتية والطاقة، حيث أبرمت الصين اتفاقيات استراتيجية، مثل شراكتها طويلة الأمد مع إيران باستثمارات تقدر بـ٤٠٠ مليار دولار، فضلاً عن تعزيز التعاون مع السعودية والإمارات في مجالات الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي.

وعلى الرغم من الفوائد الاقتصادية لهذا التوسع، فإنه يثير تحديات جيوسياسية، لا سيّما في ظل المنافسة المتزايدة بين الصين والقوى الغربية في المنطقة. ويطرح الاعتماد

المتزايد لبعض الدول على الاستثمارات الصينية تساؤلات حول مدى تأثير ذلك على استقلالية قراراتها الاقتصادية، وما إذا كان هذا النفوذ المتنامي قد يؤدي إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية. ومع استمرار توسع المبادلات التجارية والاستثمارات، يبقى على دول المنطقة تحقيق توازن استراتيجي بين الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تتيحها الصين، والحفاظ على استقلالية اقتصاداتها، لضمان استقرارها على المدى الطويل في ظل التغييرات المستمرة في النظام الاقتصادي العالمي.

الكلمات المفتاحية : الصين، الشرق الأوسط، الاقتصاد، مبادرة الحزام والطريق.

ABSTRUCT

China's economic influence in the Middle East has been expanding rapidly, driven by its need to secure energy resources its global trade and investment presence. The and strengthen region plays a central role in China’s strategy, serving as one of the key pillars of the "Belt and Road Initiative" (BRI), which aims to enhance economic and trade connectivity between Asia, This interest is primarily attributed to several .Europe, and Africa key factors, most notably the abundance of natural resources. The Middle East serves as a major source of oil and gas for of its oil needs from Gulf %٤٠China, which imports over abia, the UAE, and Iraq, in addition to countries such as Saudi Ar its strategic partnership with Iran in the natural gas sector. These resources constitute a fundamental pillar of China's industrial

growth, making energy security a top priority in its foreign .economic policy

ionally, the Middle East's geographical location makes it a Addit crucial transit hub for international trade. China has been investing in the development of ports and infrastructure to enhance global supply chains and trade routes. Ports such as e UAE and Duqm in Oman play a vital role in Jebel Ali in th facilitating Chinese trade through the Red Sea and the Suez Canal. Moreover, Chinese investments in Egypt and Turkey have expanded to strengthen trade links across continents. arkets offer significant Furthermore, the region’s emerging m opportunities for boosting Chinese exports. Trade relations have been growing rapidly, particularly in technology, electronics, and heavy industries, with key markets such as Saudi Arabia, the mers of Chinese UAE, and Egypt emerging as major consu .products

This increasing economic engagement highlights China’s growing influence in the region, as it has become the leading trade partner for several Middle Eastern countries. In recent years, ٣٣٠$s surpassed trade volume between China and the region ha billion. China’s exports to the Middle East mainly consist of

machinery, electronic products, and industrial goods, while its imports include oil, natural gas, and petrochemicals, further des. Chinese reinforcing economic integration between the two si investments have also expanded significantly, particularly in term strategic –infrastructure and energy sectors. Long year partnership with Iran –٢٥agreements, such as China's billion in investments, as well as strengthened ٤٠٠$involving ration with Saudi Arabia and the UAE in renewable energy, coope technology, and artificial intelligence, reflect the deepening .economic ties

Despite the economic benefits of this expansion, it raises geopolitical challenges, particularly amid the intensifying ompetition between China and Western powers in the region. c The increasing dependence of some countries on Chinese investments has sparked concerns about their economic sovereignty and whether this growing influence could reshape trade exchanges and investments regional power dynamics. As continue to expand, Middle Eastern nations must strategically balance the opportunities presented by China with the need to term stability in –maintain economic independence, ensuring long .landscape a rapidly evolving global economic

The keywords: China, the Middle East, economy, Belt and Road Initiative.

المقدمة :

لطالما تبنّت الصين نهجًا حياديًا في تعاملها مع قضايا الشرق الأوسط، معتمدةً سياسة متوازنة مكّنتها من تعزيز علاقاتها الاقتصادية، والسياسية مع مختلف دول المنطقة، بما في ذلك إيران، والسعودية، والعراق. وقد أسهم هذا النهج في ترسيخ دورها كعامل استقرار إقليمي، حيث نجحت مؤخراً في تحقيق مكاسب دبلوماسية بارزة، أبرزها الوساطة بين إيران، والسعودية، والتي تُوجت باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد قطيعة دامت منذ عام ٢٠١٦. هذا التطور عكس تحولاً في الدور الصيني من التركيز التقليدي على التعاون الاقتصادي إلى الانخراط في الملفات السياسية، كما يتجلى في جهودها للتوسط في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، والأزمة السودانية، والأوضاع الليبية.

تستند المصالح الاستراتيجية للصين في الشرق الأوسط إلى تأمين إمدادات الطاقة، وتعزيز استقرارها الداخلي عبر بناء شراكات خارجية، إلى جانب تحقيق توازن استراتيجي في مواجهة النفوذ الأمريكي. كما تسعى بكين إلى منع أي دعم خارجي للأقليات التي قد تؤثر على استقرارها، مثل قضية الأويغور، فضلاً عن ترسيخ مكانتها كقوة عالمية صاعدة.

اقتصادياً، وسّعت الصين نفوذها في المنطقة عبر استراتيجيات متعددة، أبرزها مبادرة الحزام والطريق التي أُطلقت عام ٢٠١٣، بهدف ربط الشرق الأوسط بشبكة تجارية واسعة تستفيد من موارده وموقعه الاستراتيجي. كما عززت تعاونها مع إيران من خلال

اتفاقية استراتيجية طويلة الأمد تمتد لـ٢٥ عاماً، تركز على التعاون الاقتصادي والاستثماري، إلى جانب تعزيز شراكتها مع السعودية، شريكها الأكبر في مجال الطاقة، من خلال التوسع في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الطبية.

الإشكالية:

إشكالية البحث تتمثل في التساؤل حول مدى تأثير التوسع المتسارع للنفوذ الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط على التنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة.

١. هل يشكل هذا النفوذ الصيني فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط ؟
٢. ما الاهمية الجيو سياسية للشرق الاوسط في المدرك الصيني؟
٣. كيف يؤثر المتغير الاقتصادي الصيني على قدرات الشرق الأوسط؟

الفرضية:

إن البحث ينطلق من فرضية مفادها أن التوسع الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط يعزز التنمية والاستثمار، لكنه قد يؤدي إلى تحديات تتعلق بالتبعية الاقتصادية والتنافس الجيوسياسي.

الهيكلية:

تتضمن هيكلية البحث من:

المقدمة:

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط في المدرك الصيني.

أولاً: الموقع الجغرافي.

ثانياً: الموارد الطبيعية (النفط والغاز).

ثالثاً: مراكز تجارية واقتصادية واعدة.

المبحث الثاني: تأثير المتغير الاقتصادي الصيني في منطقة الشرق الأوسط.

اولاً: مسارات الحركة التجارية الصينية في الشرق الأوسط.

ثانياً: الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط .

الخاتمة:

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط في المدرك الصيني

يحتل الشرق الأوسط مكانة استراتيجية في السياسة الخارجية الصينية، نظراً لأهميته الاقتصادية والجيوسياسية. فباعتباره مصدراً رئيساً للطاقة، تلعب دول المنطقة دوراً حيوياً في تأمين احتياجات الصين المتزايدة من النفط والغاز، مما يجعل استقرارها ضرورة استراتيجية لبكين. إلى جانب ذلك، تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها الجيوسياسي في المنطقة عبر شراكات اقتصادية ودبلوماسية، وذلك في إطار مبادرة "الحزام، والطريق" التي تهدف إلى تعزيز الترابط التجاري بين آسيا، والشرق الأوسط. كما ترتبط أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين بعوامل أخرى، مثل التوازن في مواجهة النفوذ الأمريكي، وضمان الاستقرار الداخلي، وتعزيز مكانتها كقوة عالمية صاعدة.

وعليه تم تقسيم المبحث إلى:

أولاً: الموقع الجغرافي.

ثانياً: الموارد الطبيعية (النفط والغاز).

ثالثاً: الأسواق الناشئة(مراكز تجارية واقتصادية واعدة).

أولاً: الموقع الجغرافي

يُعد الشرق الأوسط من أبرز الأقاليم الاستراتيجية في النظام العالمي، إذ يتميز بموقعه الجغرافي الذي يربط بين قارات آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، ويمتلك ممرات مائية حيوية مثل مضيق هرمز، وباب المندب التي تمر عبرها نسبة كبيرة من التجارة الدولية. علاوة على ذلك، يُعد الإقليم أحد أهم مراكز إنتاج الطاقة في العالم، حيث يحتوي على أكبر احتياطات النفط والغاز الطبيعي، مما يجعله عنصراً أساسياً في استقرار الاقتصاد العالمي. كما يُشكل الشرق الأوسط حلقة وصل بين الشرق والغرب، ويحظى بأهمية تاريخية، وحضارية عميقة. ومنذ الحرب الباردة، كان الإقليم مسرحاً للتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، وما يزال يحتفظ بهذه المكانة رغم التحولات التي طرأت على النظام الدولي نحو الأحادية القطبية.[١]

انظر خريطة رقم (١).

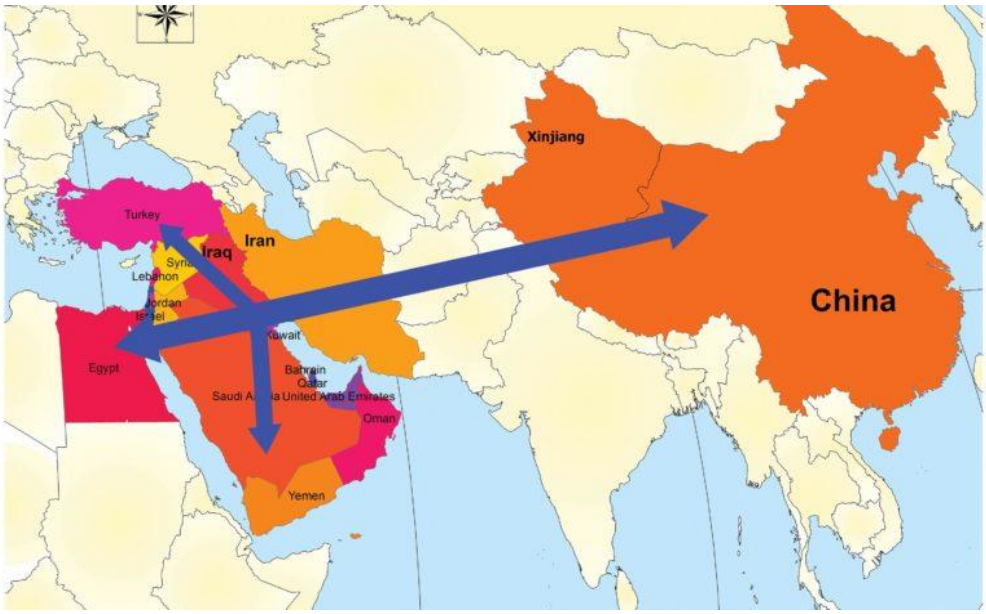

خريطة رقم (١) توضيحية لموقع الشرق الأوسط بالاعتماد على المصدر الآتي:

https://www.baidarcenter.org

شهدت العلاقات الصينية–الشرق أوسطية تطوراً ملحوظاً، مما جعلها إحدى الشراكات الدولية ذات الأهمية الاستراتيجية المتزايدة , فعلى الرغم من أن هذه العلاقات قامت تاريخيًا على أسس التبادل التجاري والقرب الجغرافي، إلا أن التحولات في النظام الاقتصادي، والسياسي العالمي، ولا سيما صعود الصين كقوة اقتصادية كبرى، أسهمت في تعميق الروابط بين الجانبين ويعتمد الاقتصاد الصيني بشكل أساس على واردات الطاقة من الشرق الأوسط، حيث تستحوذ المنطقة على أكثر من ٦٠% من إجمالي الواردات النفطية الصينية، ما يجعلها شريكاً لا غنى عنه في تأمين احتياجات الصين المتزايدة من الطاقة، فضلاً عن ذلك، يمثل الشرق الأوسط محوراً جغرافياً رئيساً ومركزاً تجارياً استراتيجياً يدعم الطموحات الصينية التوسعية، لا سيّما في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام ٢٠١٣، بهدف تعزيز الروابط التجارية والاستثمارية عالمياً من خلال إحياء طريق الحرير القديم بشقيه البري، والبحري. وتعتمد المبادرة على تطوير البنية التحتية وتعزيز التعاون الاقتصادي، حيث تُعد دول الشرق الأوسط عنصراً محورياً فيها نظراً لموقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية.[٢]

إلى جانب المصالح الاقتصادية، تنظر الصين إلى استقرار الشرق الأوسط باعتباره عاملاً أساسياً يؤثر على أمنها الداخلي، لا سيّما في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف. وتخشى بكين من امتداد الفكر المتطرف إلى منطقة شينجيانغ التي تسكنها أقلية الأويغور، مما يعزز من اهتمامها بتعزيز الاستقرار الإقليمي عبر التعاون الأمني والدبلوماسي. كما أن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان زاد من مخاوف الصين

بشأن تصاعد التهديدات الأمنية في جوارها المباشر. وفي إطار تعزيز نفوذها، توسعت الصين في قطاع التكنولوجيا داخل المنطقة، من خلال إدخال شبكات G٥ في دول عربية عدة، ما يسهم في تسريع التحول الرقمي وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية، مما يعكس تنامي الحضور الصيني في مختلف القطاعات الاستراتيجية في الشرق الأوسط.[٣]

وكذلك الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والتنمية المستدامة، إذ تسعى الصين إلى الاندماج مع خطط التنمية الوطنية لدول مثل السعودية، وقطر، ومصر، مما يعزز العلاقات طويلة الأمد، وكذلك قدمت الصين حلولاً تكنولوجية متقدمة، بما في ذلك تطوير مدن ذكية، وشبكات اتصالات حديثة، والذكاء الاصطناعي، فضلاً عن مشاريع "طريق الحرير الأخضر"* التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري , إذ تمثل أحدى الأطر الاستراتيجية الكبرى لتعزيز حضور الصين الاقتصادي والسياسي على المستوى الدولي وتهدف المبادرة إلى ربط آسيا بأوروبا وأفريقيا من خلال شبكات اقتصادية ولوجستية واسعة النطاق. [٤] وتتألف من مسارين رئيسيين: [٥]

١. الحزام الاقتصادي لطريق الحرير: ويركز على الربط البري بين الصين، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وأوروبا.

٢. طريق الحرير البحري: يربط جنوب شرق آسيا بالموانئ الحيوية في الصين، ودول الشرق الأوسط وصولاً إلى أفريقيا، وأوروبا.

يُمثل الشرق الأوسط نقطة ارتكاز استراتيجية في المبادرة بفضل موقعه الجغرافي الذي يربط بين القارات الثلاث، وممراته المائية التي تُعد شرايين رئيسة للتجارة العالمية،

فضلاً عن موارده الهائلة من الطاقة، كما تسعى الصين من خلال المبادرة إلى تحقيق أهداف رئيسة تشمل:[٦]

تعزيز الاقتصاد الصيني: عبر توجيه الفوائض النقدية للاستثمار الخارجي ودعم المشاريع الدولية.

ضمان أمن الطاقة: من خلال شراكات استراتيجية مع دول الشرق الأوسط لتأمين إمدادات النفط، والغاز.

تعزيز النفوذ الدولي: بتقديم الصين كشريك اقتصادي وتنموي موثوق وقادر على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، مع تقليص الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي.

تعتمد الصين على أدوات الناعمة لتعزيز مكانتها في الإقليم، ومنها (التعاون الثقافي، الشراكات التنموية ودبلوماسية الصحة) *

فضلاً عن ذلك، تعمل الصين على تعزيز نفوذها التكنولوجي في المنطقة من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، حيث توسعت شركاتها في قطاع الاتصالات عبر إدخال شبكات G٥ في عدة دول عربية، ما يعزز التحول الرقمي في الشرق الأوسط ويكرّس دور الصين كمزوّد رئيس للتكنولوجيا المتقدمة. وإجمالاً، تعكس هذه التطورات الديناميكية الجديدة التي أصبحت تحكم العلاقات الصينية–الشرق أوسطية، حيث تسعى بكين إلى تحقيق توازن بين مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية، في ظل تنافسها المتزايد مع القوى الغربية على النفوذ في المنطقة , [٧]إذ يشكل الشرق الأوسط محوراً استراتيجياً في السياسة الصينية، حيث تسعى بكين من خلال شراكاتها الاقتصادية ومبادراتها التنموية إلى تأمين احتياجاتها الطاقوية، وتعزيز حضورها الجيوسياسي،

وتوسيع نفوذها الدولي، ومن خلال الاستثمارات في البنية التحتية، والتكنولوجيا، والتمويل البديل، تعمل الصين على ترسيخ دورها كقوة عالمية مؤثرة، بما ينسجم مع رؤيتها لإعادة تشكيل النظام الدولي وفق مصالحها الاستراتيجية.

ثانياً: الموارد الطبيعية (النفط، والغاز)

تركّز الصين في سياستها تجاه الشرق الأوسط على ضمان استمرارية تدفق موارد الطاقة، إذ شهدت احتياجاتها من النفط، والغاز، والموارد الطبيعية الأخرى تزايداً مطّرداً منذ تبنيها سياسة الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينيات. ومع تحولها إلى مستورد صافٍ للطاقة منذ عام ١٩٩٣، برزت دول الشرق الأوسط كأحدى المصادر الرئيسة التي تلبي الطلب المتنامي للصين على الطاقة. وتؤكد التحليلات الاستراتيجية أن الشرق الأوسط سيظل المورد الأساس للنفط إلى الصين، مما يبرز الأهمية الجيوسياسية، والاقتصادية للمنطقة ضمن السياسات الطاقوية الصينية.[٨]

يشكل النفط حجر الأساس في العلاقات الثنائية بين الصين، وكل من السعودية، وإيران، حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى بين موردي النفط إلى الصين في عام ٢٠١٢، متفوقة على دول مثل أنغولا، وروسيا، بينما جاءت إيران في المرتبة الرابعة. إلى جانب النفط، تولي الصين اهتماماً متزايداً بالغاز الطبيعي والموارد الأخرى، وتسعى إلى توسيع استثماراتها في البنية التحتية وتعزيز حضورها في الأسواق الشرق أوسطية من خلال اتفاقيات اقتصادية واستثمارية طويلة الأجل .[٩]

انظر الجدول رقم (١)

إنتاج الغاز الطبيعي السنوي (مليار متر مكعب)	احتياطات الغاز الطبيعي (تريليون قدم مكعب)	إنتاج النفط اليومي (مليون برميل)	احتياطات النفط (مليار برميل)	الدولة
١١٢.٥	٩.٩	١٠.٥	٢٦٦.٥	المملكة العربية السعودية
١٧.٠	٣.٦	٤.٥	١٤٥.٠	العراق
٥٨.٠	٦.١	٣.٠	٩٧.٨	الامارات العربية المتحدة
١٧.٠	١.٨	٢.٨	١٠١.٥	الكويت
٥٠.٠	٢٥.٠	١.٥	٢٥.٠	قطر
٢٠٠.٠	٣٣.٠	٣.٥	١٥٧.٨	ايران
١٠.٠	٠.٩	٠.٩	٥.٠	عمان
١.٠	٠.١	٠.٢	٠.١	البحرين

الجدول (١) من إعداد الباحثة للاعتماد على المصدر الآتي: انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠٢٤ تأثيرات مزدوجة على اقتصادات الشرق الاوسط https://amadcps.com

يوضح الجدول أعلاه أن احتياطيات النفط تمثل الكميات المقدرة من النفط القابلة للاستخراج باستخدام التقنيات المتاحة حالياً، في حين يعكس إنتاج النفط اليومي متوسط الإنتاج اليومي للدولة، أما احتياطيات الغاز الطبيعي، فتشير إلى الكميات المتوقع استخراجها، بينما يعبر إنتاج الغاز الطبيعي السنوي عن إجمالي الإنتاج السنوي للدولة.

وفي هذا السياق، تبرز "مبادرة الحزام والطريق"*، التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام ٢٠١٣، كركيزة أساسية في الاستراتيجية الصينية لتعزيز حضورها الاقتصادي في الشرق الأوسط. وتتميز هذه المبادرة بشموليتها، حيث تشمل مختلف جوانب التعاون الاقتصادي والاستثماري، سواء من خلال الحكومات، أو الشركات المملوكة للدولة، أو القطاع الخاص. وتسعى الصين عبر هذه المبادرة إلى تحقيق تكامل اقتصادي أعمق مع دول المنطقة، مما يعزز الشراكات الاستراتيجية، ويدعم مكانتها كقوة اقتصادية عالمية فاعلة في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي.[١٠]

ثالثاً: مراكز تجارية واقتصادية واعدة

تعد الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط مراكز تجارية واقتصادية واعدة للصين، حيث تسعى بكين إلى تعزيز وجودها من خلال التجارة والاستثمارات في مختلف القطاعات. ومن أبرز هذه الأسواق [١١] انظر الشكل رقم (٢)

١. المملكة العربية السعودية: تعد أكبر اقتصاد في المنطقة، وتشهد تحولات اقتصادية كبرى ضمن رؤية عام ٢٠٣٠، مما يفتح فرصًا واسعة أمام الاستثمارات الصينية في مجالات الطاقة المتجددة، البنية التحتية، والتكنولوجيا.

٢. الإمارات العربية المتحدة: مركز تجاري رئيس، لا سيّما عبر دبي التي تُعد بوابة للتجارة الصينية في المنطقة. تلعب الموانئ مثل ميناء جبل علي دوراً أساسياً في تعزيز التبادل التجاري بين الصين، والشرق الأوسط.

٣. مصر: بفضل موقعها الاستراتيجي وقناة السويس، تُعد مصر نقطة محورية في مبادرة الحزام والطريق، حيث تستثمر الصين في مشاريع البنية التحتية مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والموانئ المصرية.

٤. العراق: رغم التحديات السياسية، يعد العراق سوقاً مهماً للصين بفضل احتياطياته النفطية الكبيرة، حيث تساهم الشركات الصينية في مشاريع النفط والبنية التحتية.

٥. إيران: شريك استراتيجي للصين، خاصة في قطاعي الطاقة والنقل، حيث وقعت الدولتان اتفاقية شراكة اقتصادية لمدة ٢٥ عاماً تشمل استثمارات في البنية التحتية، والطاقة.

٦. تركيا: تشكل جسراً بين الشرق الأوسط وأوروبا، وتلعب دوراً في مبادرة الحزام والطريق من خلال مشاريع النقل والاستثمارات في الموانئ، والطاقة.

تسهم هذه الأسواق في تعزيز النفوذ الاقتصادي الصيني، إذ تستفيد بكين من الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة لتحقيق التكامل الاقتصادي، وتعزيز دورها كمحور رئيس في التجارة العالمية.

وان القوة الناعمة الاقتصادية للصين في الأسواق الناشئة تعتمد على استراتيجيتين رئيسيتين لتعزيز قوتها الناعمة الاقتصادية في المنطقة من خلال مبادرة "الحزام والطريق".

١- الشراكات الاقتصادية وفق مبدأ "الربح للجميع" (Win-Win):[١٢]

يُعد هذا المبدأ جوهر المبادرة، حيث تقوم فلسفة الصين على تحقيق عدالة اقتصادية وتوزيع متوازن للمكاسب، وليس تحقيق أرباحها الخاصة فقط. وبهذا، تقدم أنموذجاً بديلاً للنظام الاقتصادي الغربي الليبرالي، الذي يركز على تعظيم الفوائد للدول الغربية دون مراعاة الدول الأخرى. من خلال هذا النهج، نجحت الصين في بناء شراكات قوية في المنطقة، مما جعلها أداة فعالة لتعزيز قوتها الناعمة. كما تعتمد الصين في دفع هذه المبادرة على أنموذجها التنموي الناجح، الذي يرتكز على سياسات وأساليب تنموية تتماشى مع احتياجات دول المنطقة.

٢- الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية:[١٣]

رصدت الصين ميزانيات كبيرة لدعم مشروعات البنية التحتية، وهو أمر بالغ الأهمية لدول مثل العراق، وسوريا، واليمن، وليبيا، التي تعاني من انهيار اقتصادي نتيجة الأزمات السياسية، والاضطرابات الأمنية. وفقاً للاتفاقيات المبرمة بين الصين وهذه الدول، تلتزم المبادرة بتمويل مشروعات تشمل بناء الطرق، والموانئ، وشبكات الكهرباء، والاتصالات، مما يحفز الاستثمارات في القطاعات الأخرى، ويوفر فرص عمل، ويساهم في الحد من البطالة. كما يساعد ذلك في الحد من مخاطر الاضطرابات وعدم الاستقرار في المنطقة، مما يعزز دور الصين كمساهم رئيس في التنمية والاستقرار، لا سيّما في ظل تراجع دور القوى الغربية التي ترتبط سياساتها بالصراعات، والتدخلات

العسكرية، والقيود الاقتصادية.

شكل رقم (١) توضح الأسواق الناشئة الصينية في الشرق الأوسط، مع إبراز الدول الرئيسة مثل السعودية، والإمارات، والعراق، وإيران، وتركيا، ومصر، وإسرائيل، فضلا عن القطاعات الاستثمارية الرئيسية مثل الطاقة، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والدفاع بالاعتماد على المصدر الآتي : https://www.shutterstock.com/image

يتضح مما سبق أن منطقة الشرق الأوسط تمثل أهمية جيوسياسية كبيرة في المدرك الصيني، نظرًا لموقعها الاستراتيجي على طرق التجارة العالمية واحتياطي الطاقة الضخم الذي تعتمد عليه الصين في تأمين احتياجاتها، وكما تسعى بكين لتعزيز نفوذها عبر مبادرة الحزام والطريق، مما يعزز شراكاتها الاقتصادية والدبلوماسية، وتحرص

الصين على تبني سياسة متوازنة في المنطقة، بعيدًا عن التدخلات المباشرة، للحفاظ على استقرار مصالحها.

المبحث الثاني: تأثير المتغير الاقتصادي الصيني في منطقة الشرق الأوسط

يعد المتغير الاقتصادي الصيني عاملاً رئيساً في تشكيل العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، حيث أسهم النمو الاقتصادي الصيني المتسارع في تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين. انظر الجدول رقم ٣ فقد أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر للعديد من دول المنطقة، مستفيدة من احتياجاتها المتزايدة للطاقة، في حين وجدت دول الشرق الأوسط في الصين شريكاً اقتصادياً موثوقاً لتنويع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد على النفط. كما تلعب مبادرة "الحزام والطريق" دوراً محورياً في تعزيز هذا التعاون، من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، والنقل، والطاقة. ومن هنا، فإن التأثير الاقتصادي الصيني بات عاملاً رئيساً في إعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية في الشرق الأوسط، بما ينعكس على العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الطرفين.

وعليه تم تقسيم المبحث إلى:

أولاً: مسارات الحركة التجارية الصينية في الشرق الاوسط

ثانياً: الاستثمارات الصينية في الشرق الاوسط

اولاً: مسارات الحركة التجارية الصينية في الشرق الاوسط

منذ منتصف الثمانينيات، بدأ التواصل الدبلوماسي الصيني مع دول الشرق الأوسط، حيث أقامت الصين علاقات مع الإمارات في عام ١٩٨٤، وتلتها قطر في عام ١٩٨٨، والبحرين في عام ١٩٨٩، والسعودية في عام ١٩٩٠، وإسرائيل في عام

١٩٩٢. وقد تزايد اهتمام الصين بالمنطقة مع تصاعد اعتمادها الاقتصادي عليها، حتى أصبحت منذ عام ٢٠٢٠ أكبر شريك تجاري للعالم العربي، حيث تجاوزت قيمة التبادل التجاري ٣٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٢١. [١٤]

في عام ٢٠١٦، وقّعت الصين إطار تعاون في قطاع الطاقة تحت مسمى (٣+٢+١) مع دول الخليج والعديد من الدول العربية، مما أسهم في إقامة شراكات استراتيجية بين الصين ودول الشرق الأوسط. وقد عززت الصين علاقاتها مع أكثر من عشر دول في المنطقة، بما في ذلك المغرب، ومصر، والأردن، وتركيا، وإيران، والسعودية، والإمارات، كما أبرمت أكثر من ١٢ اتفاقية لتوسيع شبكة الجيل الخامس (G٥) ضمن "طريق الحرير الرقمي". [١٥]

وقد اعتمدت الصين أنموذجاً للتعاون في القدرات الإنتاجية الدولية، الذي يرتكز على استثمارات في مشروعات بنية تحتية مثل السكك الحديدية، والطرق السريعة، وأنابيب النفط والغاز، وشبكات الكهرباء، بهدف تعزيز التجارة، وتسهيل الاستثمار، وخلق فرص عمل. كما لعبت الصين دوراً في تخفيف التوترات الإقليمية، مستهدفة تحقيق توازن في علاقاتها بين السعودية وإيران. حيث سعت الصين إلى تعزيز التعاون مع السعودية في الوقت الذي حافظت فيه على علاقات قوية مع إيران، رغم التوترات المستمرة بين البلدين. [١٦]

خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى السعودية في ديسمبر عام ٢٠٢٢، تم توقيع اتفاقيات ضخمة لتعزيز التعاون في مجالات عدة، كما وقعت الصين اتفاقية مع قطر لتوريد ٤ ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لمدة ٢٧ عاماً بقيمة ٦٠ مليار دولار وفي مجال البنية التحتية، نفذت الصين أكثر من ٢٠٠ مشروع في المنطقة

شملت بناء السكك الحديدية، والطرق السريعة، والموانئ، ومحطات الطاقة، وشبكات الكهرباء.[١٧]

وفي عام ٢٠٢١، أصبح العراق الوجهة الأولى للاستثمارات الصينية في المنطقة، حيث بلغ حجم عقود البناء والتطوير ١٠.٥ مليار دولار. كما توسعت الصين في قطاع التكنولوجيا من خلال إدخال شبكات G٥ في دول عربية، مما ساعد على تعزيز التحول الرقمي في المنطقة. [١٨]

تسعى الصين إلى تحقيق "التوازن الإيجابي" في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، حيث تتجنب الانحياز لطرف دون الآخر، ومن خلال سياستها "عدم التدخل"، لم تشارك الصين في الصراعات الإقليمية، ما عزز مكانتها كشريك اقتصادي موثوق. كما ترى الصين أن استقرار الشرق الأوسط يؤثر مباشرة على أمنها الداخلي، لا سيّما في محاربة الإرهاب والتطرف، إذ تخشى من تأثيرات الفكر المتطرف على منطقة شينجيانغ ذات الأقلية الأويغورية. كما أن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان زاد من مخاوف الصين من تصاعد التهديدات الأمنية في جوارها المباشر.[١٩]

وقد أسهمت هذه العلاقات في تعزيز التجارة بين الصين ودول الشرق الأوسط، حيث زادت التجارة الصينية مع المنطقة بثلاثة أضعاف على مدى العقدين الماضيين، متفوقة على نمو التجارة الصينية مع مناطق أخرى. بين عامي (٢٠٠٩ و٢٠٢٣)، ارتفعت واردات الصين من الشرق الأوسط بنسبة ٣.٧ مرات، بينما زادت صادراتها بنسبة ٣.١ مرات. انظر الجدول رقم(٢)

الملاحظات	أبرز	حجم	حجم	حجم التبادل	السنة

	الدول	الصادرات إلى الشرق الأوسط	الواردات من الشرق الأوسط	التجاري باليوان الصيني	
زيادة بنسبة ٨٢٠.٩% منذ عام ٢٠٠٤	الامارات, العراق , عمان , قطر , مصر والسعودية	_	_	٢.٨ تريليون يوان (حوالي ٣٩٣.٧٥مليار دولار أمريكي)	٢٠٢٣
رقما قياسيا للتبادل التجاري في الأشهر الأربعة الأولى	الامارات , العراق , عمان , قطر والسعودية	_	٣٩٧.٢٩ مليار يوان من منتجات الطاقة (٣٨% عن العام السابق)	٩٤٦.١٧ مليار يوان (نمو بنسبة ٣.٨% عن العام السابق)	٢٠٢٤ حتى إبريل
البداية من حوالي	_	_	_	_	٢٠٢٤

٧.٣					
زيادة ملحوظة في الاستثمارات في مجالات الطاقة والبنية التحتية	**–**	**–**	**–**	**٢٧٦.٢ مليار دولار (استثمارات مباشرة)**	**٢٠٢٣الاستثمار المباشر**

جدول رقم (٢) يوضح حجم التبادل التجاري بين الصين والشرق

الاوسط حتى عام ٢٠٢٤ بالاعتماد على المصادر الآتية: بيانات الهيئة العامة للجمارك الصينية على الرابط الآتي: http://www.customs.gov. وكذلك التقارير الاقتصادية المتعلقة بالعلاقات التجارية بين الصين ودول الشرق الأوسط على الرابط الاتي: www.cge.org.cn/

شهد التبادل التجاري بين الصين ودول الشرق الأوسط نمواً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين، مما يعكس تعميق العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. وتُظهر البيانات أن واردات الصين من الطاقة من دول الشرق الأوسط تشكل نحو ٣٨% من إجمالي وارداتها الطاقوية في عام ٢٠٢٤، مما يبرز الدور الحيوي للمنطقة كمصدر رئيس للموارد الطبيعية فيما تظل الإمارات، والعراق، والسعودية، وقطر، ومصر من أبرز الشركاء التجاريين للصين في المنطقة، نظراً لدورهم الكبير في تعزيز الاستثمارات

والتبادل التجاري، وتعد المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأكبر للصين في منطقة الشرق الأوسط، حيث شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نمواً مستمراً في السنوات الأخيرة. في عام ٢٠٢٣، بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين نحو ٩٦ مليار دولار، ما يعكس تنامي التعاون الاستراتيجي بينهما [٢٠]، وفي عام ٢٠٢٤ حافظت الصين على موقعها كأكبر مستورد للصادرات السعودية، إذ بلغت قيمة الصادرات إليها نحو ٦.٦٩٣ مليار ريال سعودي. وفي إطار تعزيز العلاقات الاستثمارية، أعلنت بورصة هونغ كونغ في أكتوبر عام ٢٠٢٤ عن خططها لافتتاح مكتب في الرياض بحلول عام ٢٠٢٥، بهدف توسيع حضورها في الشرق الأوسط وتعزيز الشراكات الاقتصادية مع دول الخليج، [٢١] أما على صعيد قطاع الطاقة، فقد شهدت صادرات النفط السعودي إلى الصين تقلبات ملحوظة. ففي ديسمبر عام ٢٠٢٤، تراجعت الإمدادات إلى ٣٦.٥ مليون برميل، وهو أدنى مستوى لها منذ يوليو من العام نفسه، نتيجة لانخفاض الطلب ومن المتوقع أن تستمر هذه التراجعات خلال مارس عام ٢٠٢٥ مع ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها خلال أكثر من عامين. وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية، تفوقت الصين على الولايات المتحدة لتصبح أكبر مستثمر في المشاريع الجديدة بالمملكة، مع تركيز استثماراتها على تقنيات الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ويأتي هذا التوجه في إطار استراتيجية السعودية لتنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة عام ٢٠٣٠.[٢٢]

إقليمياً، من المتوقع أن تتجاوز الصين الدول الغربية في حجم التبادل التجاري مع دول الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٢٧، مع تقديرات بوصول حجم التجارة بين الصين ودول الخليج إلى ٣٢٥ مليار دولار.[٢٣]

ثانياً: الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط

شهدت الاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الأوسط نمواً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين، مدفوعةً بمبادرة "الحزام والطريق"، التي أطلقتها الصين لتعزيز الروابط الاقتصادية مع الدول العربية. ونتيجة لذلك، أصبحت الصين أحد أكبر المستثمرين في المنطقة، حيث ضخت استثمارات ضخمة في قطاعات الطاقة، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، والتجارة. وتبرز أهمية هذه الاستثمارات في سياق التحولات الاقتصادية العالمية والتغييرات الجيوسياسية، حيث تسعى الصين إلى تأمين مصادر الطاقة وتعزيز وجودها الاقتصادي، في حين تبحث دول الشرق الأوسط عن تنويع اقتصاداتها وجذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية المستدامة.[٢٤]

وفقاً للبيانات المتاحة، بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا بين عامي (٢٠٠٥ و٢٠٢٣) حوالي ٣١٧.٦ مليار دولار، ما يمثل ١٣.٥% من إجمالي الاستثمارات الصينية العالمية خلال هذه المدة. وتصدرت المملكة العربية السعودية، والإمارات، والعراق، ومصر، وإيران قائمة الدول الأكثر استقطاباً للاستثمارات الصينية. ففي عام ٢٠٢٤، استمرت الصين في تعزيز وجودها في المنطقة، حيث سجلت زيادة كبيرة في الاستثمارات المباشرة في دول عدة، وارتفع عدد الشركات الصينية العاملة في الأسواق الخليجية بشكل ملحوظ.[٢٥]

تُعد السعودية أكبر شريك تجاري للصين في المنطقة، إذ بلغت استثماراتها المباشرة ٥٣.٧ مليار دولار، وتركزت في مجالات الطاقة، والتصنيع، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، كما بلغ عدد المشاريع المشتركة بين الجانبين ٧٥٠ مشروعاً حتى عام ٢٠٢٤، ما يعكس عمق الشراكة الاقتصادية بين البلدين، وفي الإمارات، بلغت الاستثمارات الصينية ٣٩.٨ مليار دولار، حيث سجلت نمواً بنسبة ٦٩.٤% في عدد

الشركات الصينية المسجلة في البلاد خلال عام ٢٠٢٤. وتركزت الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي، والاتصالات، واللوجستيات، والطاقة، مما يعزز مكانة الإمارات كمركز رئيس للتجارة الصينية في المنطقة، أما فيما يخص العراق، فقد بلغت الاستثمارات الصينية فيه ٣٤.٢ مليار دولار، مع تركيز كبير على قطاع النفط والبنية التحتية، حيث تعد الصين أحد أكبر المشترين للنفط العراقي. في المقابل، جذبت مصر استثمارات بقيمة ٢٦.١ مليار دولار، وتركزت في قطاع الطاقة والموانئ والمناطق الصناعية، ولا سيّما في محور قناة السويس، الذي يُعد نقطة محورية في مشروع "الحزام والطريق"[٢٦]، وكما شهدت إيران استثمارات بقيمة ٢١.٧ مليار دولار، مع تركيز على مشاريع الطاقة، والنقل، والتكنولوجيا، حيث استفادت إيران من التعاون مع الصين في ظل العقوبات الغربية. وفي شمال أفريقيا، استقطبت الجزائر استثمارات صينية بقيمة ٢٠.١ مليار دولار، لا سيّما في قطاع البناء، والتطوير العقاري، والبنية التحتية، [٢٧] إذ تظهر البيانات أن الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط تركزت في خمسة قطاعات رئيسية، [٢٨] وهي: (انظر الجدول رقم ٣)

١. الطاقة (٤٦%): استحوذ قطاع الطاقة على النصيب الأكبر من الاستثمارات الصينية، حيث قامت الشركات الصينية بتطوير مشاريع في مجالات النفط، والغاز، والطاقة المتجددة، مثل مشاريع الطاقة الشمسية، والرياح في السعودية، والإمارات.

٢. النقل والبنية التحتية (٢٢%): شملت الاستثمارات تطوير الموانئ، والطرق، وسكك الحديد، مثل مشروع السكك الحديدية في السعودية، وميناء الدقم في عمان.

٣. العقارات والتطوير الحضري (١٤%): شهد قطاع العقارات استثمارات ضخمة، لا سيّما في دول الخليج ومصر، مع تركيز على المشاريع السكنية والمجمعات الصناعية.

٤. التكنولوجيا والاتصالات (١٠%): لعبت شركات مثل هواوي وعلي بابا دوراً محورياً في تطوير البنية التحتية الرقمية، حيث قامت الصين بتطوير شبكات الجيل الخامس (G٥) في دول خليجية عدة.

٥. المعادن والصناعات الثقيلة (٨%): تشمل استثمارات الصين في هذا القطاع مشاريع تعدين واستكشاف الموارد الطبيعية، لا سيّما في إيران، والعراق.

الدولة	إجمالي الاستثمارات (مليار دولار)	القطاعات الرئيسية	ملاحظات إضافية
السعودية	٤٣.٥	الطاقة، البنية التحتية	استثمارات ضخمة في مشاريع الطاقة والهيدروجين الأخضر
الامارات	٣٩.٨	الموانئ، العقارات، التجارة	زيادة بنسبة ٦٩.٤في عدد الشركات الصينية المسجلة في عام ٢٠٢٤
مصر	٢٥.٧	النقل، الطاقة، التصنيع	تركيز على مشاريع البنية التحتية مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس
العراق	٢٤.٢	النفط، البنية التحتية	استثمارات قوية في إعادة إعمار البنية التحتية

شركات استراتيجية رغم العقوبات الاقتصادية	الطاقة، التكنلوجيا	١٨.٦	ايران
تعاون متزايد في مجال الطاقة	الغاز الطبيعي المسال	١٠.٤	قطر
استثمارات متزايد في مجال التكنلوجيا والطاقة	الصناعة، التكنلوجيا	٩.١	تركيا
مشاريع مشتركة في مجال البتروكيمياويات	النفط، البنية التحتية	٧.٣	الكويت
تعزيز التعاون في قطاع اللوجستيات والطاقة المتجددة	الموانئ، الطاقة	٦.٠	عمان

جدول رقم (٣) يوضح حجم الاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الأوسط حتى عام ٢٠٢٤ بالاعتماد على المصدر الآتي: معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسات العامة https://alsifr.org/

يتضح من الجدول أعلاه ان السعودية والإمارات تتصدران القائمة، بفضل شراكتهما الاستراتيجية مع الصين، لا سيّما في الطاقة، والبنية التحتية، وكذلك مصر تستفيد من الاستثمارات في النقل والتصنيع، ما يعزز موقعها كمركز لوجستي هام، إما فيما يخص العراق وإيران فهما تحتلان موقعاً بارزاً في مجال الطاقة، رغم التحديات الجيوسياسية، وكذلك قطر والكويت وعمان تستقطب استثمارات صينية في قطاعي الغاز والطاقة المتجددة، و تركيا تبرز كمركز للاستثمارات الصناعية، والتكنولوجية الصينية، إذ تستند

الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط إلى عدة عوامل استراتيجية واقتصادية، ومنها مبادرة الحزام والطريق، اذ تعد دول الشرق الأوسط جزءاً رئيساً من هذه المبادرة، حيث توفر الممرات البحرية والبرية الحيوية لربط الصين بأوروبا، وأفريقيا، وأمن الطاقة حيث تعتمد الصين بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط، حيث تستورد أكثر من ٤٠% من احتياجاتها النفطية من المنطقة، ما يجعل تعزيز التعاون الاستثماري أمراً ضرورياً لضمان تدفق الطاقة، وكذلك التغييرات الجيوسياسية أدى التوتر المتزايد بين الصين والولايات المتحدة إلى دفع بكين لتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة، لا سيّما في ظل بحث بعض الدول العربية عن شركاء اقتصاديين جدد بعيداً عن النفوذ الغربي فضلاً عن التحولات الاقتصادية في دول الخليج، إذ تسعى الدول الخليجية، لا سيّما السعودية، والإمارات، إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنويع اقتصاداتها، ما يوفر فرصاً كبيرة للاستثمارات الصينية في القطاعات غير النفطية، وعلى الرغم من النمو الكبير في الاستثمارات الصينية، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه توسعها في المنطقة، ومن أهمها:[٢٩]

١. عدم الاستقرار السياسي والأمني: تعاني بعض دول الشرق الأوسط من النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، مما يشكل تهديدًا للمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل

٢. المنافسة مع القوى الغربية: تواجه الصين منافسة قوية من الولايات المتحدة وأوروبا، لا سيّما في مجالات التكنولوجيا، والطاقة، والبنية التحتية.

٣. التباينات القانونية والتنظيمية: تختلف القوانين الاستثمارية من دولة إلى أخرى، ما قد يعيق تنفيذ بعض المشاريع الصينية ويؤدي إلى تعقيدات قانونية.

٤. الانتقادات المتعلقة بالممارسات التجارية الصينية: تواجه الصين انتقادات بشأن استراتيجياتها الاستثمارية، حيث يُتهم بعض مشاريعها بتعزيز الديون على الدول المضيفة بدلاً من تحقيق تنمية مستدامة.

إذ تشير التوقعات إلى أن الاستثمارات الصينية في المنطقة ستواصل نموها في السنوات المقبلة، لا سيّما في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وزيادة الاعتماد على التقنيات المتقدمة والطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن يتجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج ٣٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٧، مع زيادة الاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا، والأمن السيبراني، والطاقة المتجددة[٣٠]، وكما يتوقع أن تلعب الصين دوراً أكبر في تمويل المشاريع الضخمة، مثل مدن المستقبل الذكية في السعودية، والإمارات، وتوسيع استثماراتها في قطاع الفضاء، والطاقة النظيفة. ومع ذلك، ستظل قدرة الصين على تحقيق اختراقات جديدة مرتبطة بالتطورات السياسية، والعلاقات الدولية، ومدى استعداد دول المنطقة لموازنة علاقاتها مع القوى الكبرى[٣١].

يتضح مما سبق أن الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط تُعد عنصراً محورياً ضمن استراتيجيتها الاقتصادية العالمية، حيث تسعى بكين لتعزيز نفوذها الاقتصادي، وتأمين تدفقات الطاقة المستقرة. من جهتها، تسهم هذه الاستثمارات في تطوير البنية التحتية للدول العربية، وتنشيط قطاعات اقتصاداتها غير النفطية. وفي ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، يُتوقع أن يستمر التعاون الصيني–العربي في لعب دورٍ حاسمٍ في تشكيل مستقبل العلاقات الاقتصادية العالمية. إذ يُظهر المتغير الاقتصادي الصيني تأثيرًا واضحًا في المنطقة من خلال زيادة الاستثمارات وتعزيز التبادل التجاري، لا سيّما في مجالات الطاقة والبنية **التحتية.**_كما تُعد مبادرة الحزام والطريق أداة استراتيجية تعمّق الروابط الاقتصادية، وتُسهم في توسيع نفوذ الصين، فيما تعمل الشراكات

الاقتصادية على إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بما يتماشى مع مصالح التعاون مع بكين.

الخاتمة

لقد أصبح التأثير الاقتصادي الصيني في منطقة الشرق الأوسط حقيقة لا يمكن تجاهلها، حيث عززت الصين حضورها الاقتصادي في المنطقة من خلال التجارة والاستثمارات، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية وأسواقها الناشئة. فقد مكّن الموقع الجغرافي للشرق الأوسط الصين من استخدامه كمحور رئيس في مبادرة "الحزام والطريق"، ما جعل المنطقة بوابة رئيسة للسلع الصينية إلى أوروبا وأفريقيا. كما أن الثروات النفطية والغازية للشرق الأوسط جعلته شريكاً حيوياً في تأمين احتياجات الصين المتزايدة من الطاقة، مما عزز العلاقات الاقتصادية الثنائية بشكل غير مسبوق.

لكن التأثير الصيني لم يقتصر على قطاع الطاقة فحسب، بل امتد ليشمل التجارة والاستثمارات في مجالات متعددة مثل البنية التحتية، والتكنولوجيا، والصناعة. فقد أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للعديد من دول المنطقة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج العربي، على سبيل المثال، مئات المليارات من الدولارات سنوياً. وفي مجال الاستثمارات، شهدت السنوات الأخيرة تدفقاً متزايداً لرأس المال الصيني إلى مشاريع استراتيجية في الموانئ، والمناطق الاقتصادية، ومشاريع الطاقة المتجددة، ما يعكس رغبة الصين في تعزيز وجودها الاقتصادي طويل الأمد في المنطقة.

إلا أن هذه العلاقات الاقتصادية لم تخلُ من التحديات، فهناك مخاوف متزايدة من اعتماد بعض دول الشرق الأوسط بشكل مفرط على الاستثمارات الصينية، ما قد يؤدي

إلى تداعيات اقتصادية وسياسية في المستقبل. كما أن المنافسة الجيوسياسية بين القوى الكبرى، لا سيّما بين الصين والولايات المتحدة، قد تُعقّد المشهد الاقتصادي في المنطقة، لا سيّما في ظل تصاعد التوترات التجارية والتكنولوجية بين بكين وواشنطن. فضلاً عن ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي في بعض دول الشرق الأوسط، والنزاعات الإقليمية، قد يُشكل عقبة أمام استمرار التدفق الاستثماري الصيني ويؤثر على مسار العلاقات الاقتصادية المستقبلية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، يُتوقع أن تستمر العلاقات الاقتصادية بين الصين، ودول الشرق الأوسط في التوسع خلال العقود القادمة، مدفوعة بالمصالح الاقتصادية المتبادلة، ورغبة الصين في تأمين مصادر طاقتها وتعزيز نفوذها في المنطقة. ومع ذلك، فإن نجاح هذه العلاقة سيعتمد على قدرة دول الشرق الأوسط على تحقيق توازن بين الاستفادة من الاستثمارات الصينية والحفاظ على استقلالية قراراتها الاقتصادية والسياسية. كما سيكون من الضروري لهذه الدول تنويع شراكاتها الاقتصادية والاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، لضمان تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

في النهاية، يمكن القول إن الصين قد أصبحت محوراً رئيساً في الاقتصاد الشرق أوسطي، وستظل كذلك في المستقبل القريب، لكن طبيعة هذا الدور ستتأثر بالتحولات الاقتصادية، والسياسية العالمية، ومدى قدرة دول المنطقة على صياغة استراتيجيات اقتصادية متوازنة تضمن مصالحها على المدى البعيد.

الهوامش

١. م.د. ظفر عبد مطر التميمي ,الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط بين المتغيرات والثوابت , مجلة لارك للفلسفة واللغويات والعلوم الاجتماعية,مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , المجلد ١٣ العدد, ١ , ٢٠٢١

٢. محمد بن صقر السلمي، التنافس الأمريكي،الصيني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (الرياض،مكتبة الملك فهد الوطنية, ٢٠٢١) , ص ١٥٥.

٣ . اسراء خليل مجيد. الدبلوماسية والقوة الناعمة الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد عام ٢٠١١م. مجلة العلوم السياسية, العدد ٦٦ , ٢٠٢٣, ص

* طريق الحرير الأخضر هو مفهوم ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية، يركز على تعزيز التنمية المستدامة والبيئية في المشاريع المرتبطة بالمبادرة يهدف هذا النهج إلى دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط والتنفيذ، من خلال تطوير البنية التحتية الخضراء، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، والتقنيات النظيفة، بهدف تقليل البصمة الكربونية للمشاريع تسعى الصين عبر هذا المسار إلى مواءمة أهداف المبادرة مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون الدولي في مجالات التكنولوجيا الخضراء والاستثمار المستدام على سبيل المثال، في عام ، وقّعت شركة مصدر الإماراتية وصندوق طريق الحرير الصيني اتفاقية لاستثمار مليار يوان صيني في مشاريع طاقة متجددة ضمن دول المبادرة، مع التركيز على الدول النامية ودول الجنوب العالمي.

٤.الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط من منظور تحليلي على الرابط الاتي https://strategiecs.com:

٥. مالك عوني، هل تؤسس طرق الحرير لصعود إمبراطورية صينية أم تراجعها؟، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (٢١٤) , ص ٢٠٣.وكذلك ينظر سلام جبار شهاب، الآثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق، مجلة العلوم السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (٥٨)، ٢٠١٩, ص ١٢٢.

٦. محمد متولي، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى، الوزن الاستراتيجي، والتحديات، مجلة "عربي سياسات" للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (٤٦)، ٢٠٢٠.

* التعاون الثقافي: من خلال إنشاء معاهد كونفوشيوس وتوسيع برامج المنح الدراسية والتبادل الأكاديمي، مما يعزز من فهم الثقافات المتبادلة.

٢. الشراكات التنموية: عبر توفير قروض ميسرة والمساهمة في تطوير البنية التحتية للدول الإقليمية.

٣. دبلوماسية الصحة: خلال جائحة كوفيد-١٩، قدمت الصين لقاحات ومساعدات طبية لدول الشرق الأوسط، مما عزز صورتها كدولة مسؤولة ملتزمة بالتعاون الدولي. للمزيد ينظر الدور الصيني في الشرق الأوسط.. زيادة النفوذ وتهديد الهيمنة الغربية على الرابط الاتي :https://almasarstudies.coM

٧.حكمات العبد رحمن , إستراتيجية الصين الشرق أوسطية: من سور الصين العظيم إلى الانفتاح الاقتصاد ,مجلة سياسات دولية , المجلد (٧) , العدد (٣٤) , أيلول - سبتمبر ٢٠١٨ على الرابط :https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/
٨. م. محمد صالح جسام التجربة التنموية للاقتصاد الصيني وآفاقها المستقبلية, كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار ,عدد خاص ,مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , المؤتمر العلمي الثاني .
٩. عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا، دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢١) , ص ١٦٠.
١٠. شهناز بن قانة، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي العالمي (رهانات استراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية)، (برلين: المركز العربي الديمقراطي، ٢٠١٩).
١١. سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط في زمن الحروب على الرابط الاتي :https://mecouncil.org/
[١٢]. نهلة محمد أحمد جبر، طريق الحرير... استراتيجية القوة الناعمة، مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (١٧١)، ٢٠١٧.
[١٣]. شهد محمد ناجي و أ.د زيد علي حسين الخفاجي , مبادرة الحزام والطريق: جسر الصين الاقتصادي جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية , مجلة نسق مجلد (٤٣) عدد (٩) ايلول ٢٠٢٤

١٤. صفاء خليفة محمدين، الصين نحو تنافس متعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين :مبادرة الحزام والطريق كنموذج (2013-2021)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد (13)،2022

١٥. النفوذ الصيني في الشرق الأوسط.. كمون أم ترقب؟ التاريخ والوقت : الخميس, ٨ فبراير ٢٠١٨ على الرابط

الاتي : https://SMTCENTER.NET

١٦. فازيا ويكن، مبادرة الحزام والطريق الصينية :مشروع القرن الاقتصادي العالمي)مبادرة الحزام والطريق :بين إعادة تموضع الصين ومواجهة التحديات(، برلين : المركز العربي الديمقراطي،.(2019

١٧. هل يتزايد الدور السياسي الصيني في الشرق الأوسط؟ على الرابط الاتي : https://rcssegypt.com/

١٨. شركة هواوي (Huawei) على الرابط الاتي : https://www.huawei.com

١٩. الدور الصيني في الشرق الأوسط.. زيادة النفوذ وتهديد الهيمنة الغربية على الرابط الاتي : https://almasarstudies.com

٢٠. جلال خشيب، الصعود الصيني وفقًا للواقعيين الجدد: لماذا لن يكون صعود الصين صعودًا سلميًا؟، مجلة المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، العدد (١٤)، ٢٠١٩.

٢١. هل انتهى القرن الأميركي ليبدأ القرن الصيني؟"، مجلة ميم، على الرابط الاتي: https://studies.aljazeera.net

٢٢. إستراتيجية الصين الشرق أوسطية: من سور الصين العظيم إلى الانفتاح الاقتصادي المجلد ٧ , العدد ٣٤| أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ على الرابط الاتي https://siyasatarabiya.dohainstitute.org:

[٢٣]. تسارع كبير في تدفقات الأعمال بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا على الرابط الاتي : https://AAWSAT.COM.

٢٤ . ڤيڤيان عقيقي نيڤين حشيشو، الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط: كم تبلغ؟ وما هي؟في

١٢ شباط ٢٠٢٤ على الرابط الاتي :https://alsifr.org/

٢٥. المصدر نفسه .

٢٦. تحديات تنامي الدور الصيني في الشرق الأوسط"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط الاتي : https://futureuae.com/

٢٧. برنامج التعاون بين إيران والصين لمدة ٢٥ عامًا على الرابط الاتي : https://en.wikipedia.org

٢٨. تقرير: الصين تتفوق على الغرب في التجارة مع الشرق الأوسط بحلول ٢٠٢٧على الرابط الاتي : https://asharqbusiness.com/ وكذلك الصين في الشرق الأوسط.. مسار استراتيجي جديد حتى ٢٠٢٩على الرابط الاتي: https://www.erembusiness.com/

٢٩. النفوذ الصيني في الشرق الأوسط.. كمون أم ترقب؟ التاريخ والوقت : الخميس, ٨ فبراير ٢٠١٨ على الرابط الاتي : https://SMTCENTER.NET

[٣٠].ستيفن كيني, بارين كايا أوغلو , ا لولايات المتحدة والصين في الشرق الأوسط: ثلاثة سيناريوهات حتى عام ٢٠٥٠ , أبريل ٣٠, ٢٠٢٤, على الرابط الاتي: https://arabic.mei.edu/

[٣١]. دول الخليج توسع التجارة مع الصين بحلول عام ٢٠٢٧ على الرابط الاتي : https://www.alqabas.com/